Géographie de la révolte syrienne

Fabrice Balanche

▶ **To cite this version:**

Fabrice Balanche. Géographie de la révolte syrienne. Outre-terre. Revue européenne de géopolitique, 2011, 29, pp. 437-458. halshs-00637069v2

HAL Id: halshs-00637069
https://shs.hal.science/halshs-00637069v2

Submitted on 9 Jul 2013

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire **HAL**, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

جغرافيا الثورة السورية

Posted By editor2 On 2012/02/12 @ 10:07 م In مقالات وتحليلات | Comment 1

Figure 2 - Les territoires de la révolte en Syrie

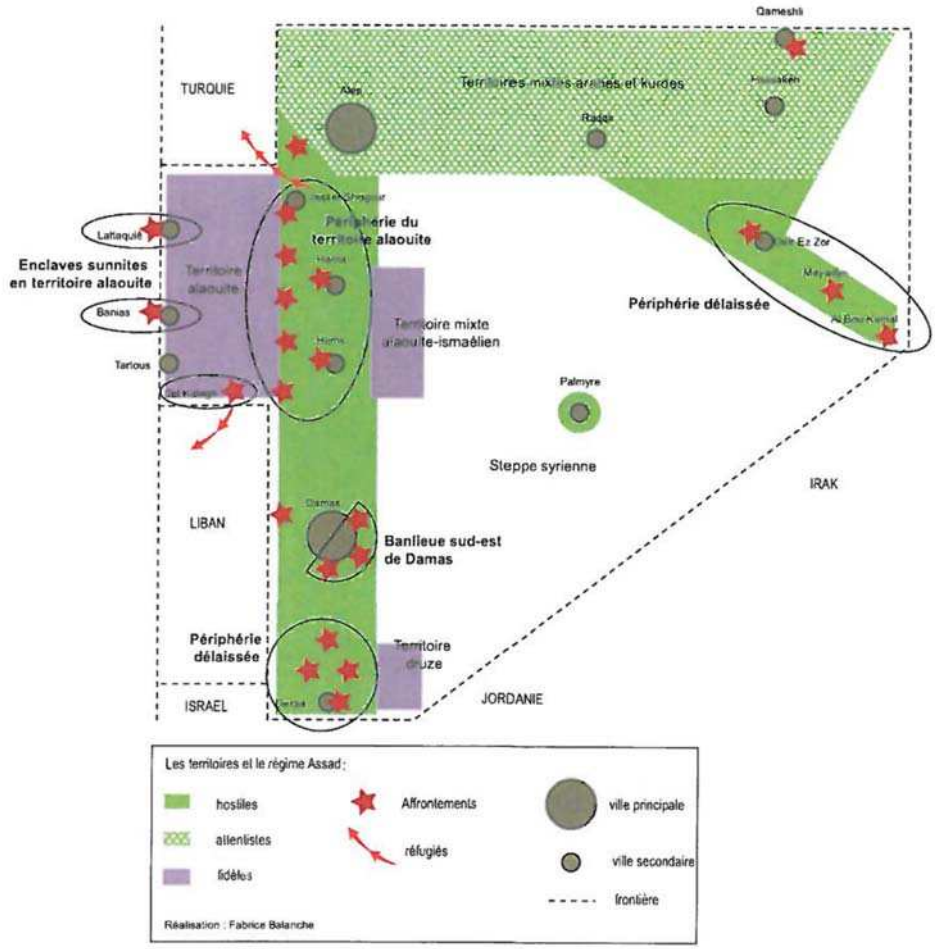

[1]

فابريس بالانش1

ترجمة: سارة يونس – موقع صباح سوريا

نشر في مجلة المشكاة

مقدمة المترجم:

النصُّ الذي بين يدينا هو لباحثٍ فرنسيّ، فابريس بالانش مديرِ مجموعةِ البحوثِ والدراسات المتوسطيّة والشرق أوسطيّة. لا يخرجُ هذا النصُّ ـ سواء من ناحيةِ المنهج الذي اعتمدَه أو التفاصيل التي استعانَ بها لتأكيدِ وجهةِ نظرِه ـ عن دأبِ تقاليد وسمت كثيراً من الدّراساتِ الاستشراقيّةِ للشرقِ عموماً، والأوسط منه على وجهِ الخصوص. يتناولُ هذا النصُّ سوريا، محاولاً وضعَ يدِه على أسبابِ ثورةِ أهلها، ومآلات هذه الثورةِ. وهو إذ يشيرُ إلى بعضِ البياناتِ التي تحيلُ إلى سياساتٍ اقتصاديّةٍ فاشلةٍ دفعت باتّجاهِ الشعور بالغبنِ والإحباطِ، الأمرُ الذي مهّد من ثمّة للثورةِ؛ إلا أنه يعيدُ توظيفَ هذه البيانات ليدرجَها ضمن قالبٍ أكبر يعتمدُه أساساً في

تحليلاتِه واستنتاجاته. ذلك القالبُ هو المعيارُ الطّائفيُّ والعرقي، كما يسميه بالانش. بالطبع، يقدّمُ التحليلُ الجغرافي، المحال أساساً في هذا النص إلى الطائفيّ والعرقيّ، الكثيرَ من المعطيات الصحيحةِ ـ كما الخاطئةِ بالطبع ـ إلا أن الاستنادَ إليها بوصفِها المحدّدَ الرئيسيَّ القادر على تقييمِ الوقائع وتفسيرِها، يقودُ بلا شكٍّ إلى استسهالٍ كبيرٍ على صعيدِ النتائج في أحسنِ الأحوال، وإلى أخطاءَ يمكنُ أن تكونَ فادحةً في أسوئها.

ورغم إشارته الخَجِلة إلى اختراقاتٍ واستثناءاتٍ قد لا يحيطُ بها منهجه "الجغرافي"، كإشارته في المقدّمةِ إلى أن ليس كلُّ "العلويين" من أنصارِ النظامِ ولا كلُّ "السنّةِ" معارضون له، فإن بالانش يقصّرُ في تقديمِ وقائع ومعطياتٍ كان لها أن تسهمَ في رفع المعيارِ الطّائفيّ عن الثورةِ السوريّة " سنة ـ علويين/ أو أقليات"، أو سحبِه إلى حدودٍ لا يستطيعُ معها إلا أن يكون عاملاً "مفسّراً" لبعض جوانبِ التسلّطِ والثورة عليه، في سوريا. كثيرٌ من الدّراساتِ الغربية المعاصرة مازالت وفيّةً لبعضِ تقاليدِ الاستشراق الكلاسيكيّ، حيث يحضرُ المشرقُ العربي على أنه مجموعةٌ من الأديانِ والطوائف والأعراقِ التي تعيشُ في دوائر مغلقة، متجاورةٍ، لا اتصالَ بينها إلا على سبيلِ التناحر! تغفلُ هذه الدراساتُ الكثيرَ من العناصرِ التي يمكنُ عبر الاستعانةِ بها، أن نلامسَ الواقعَ وتطوّراتِه بشكلٍ أفضل: العروبة التي ميّزت تاريخَ العربِ الحديث، الغرب، الدولة الوطنية، الاستبداد، الاقتصاد... إلخ. فعلى سبيلِ المثال، وبحسب النصّ الذي بين أيدينا، فإن الطائفيّةَ في سوريا ترجعُ إلى عقود؛ إلا أن حقيقةَ أن سورياَ هي البلدُ العربيُّ السادسُ الذي ينتفض شعبُه خلال عام واحد، كفيلةٌ بالسيرِ نحو آفاقٍ تفسيريةٍ أخرى، إلى جانب المقاربةِ الجغرافية، يمكن لها أن تلامسَ هويّةَ الثورة السوريّة بشكلٍ أعمق. ما نجده هنا يكادُ يكونُ معاكساً، تظهر سوريا وكأنها بقعةٌ جغرافيّةٌ مغلقة على نفسها تعيشُ مكوّناتها في مرحلةِ الطّبيعة، بحيث تكون الثورةُ السّوريّةُ وليدةَ بعض الديناميات الاجتماعيّةِ الطائفيّةِ الضيّقةِ، ثورة "سنيّة" لاستعادةِ سلطةٍ خطفها "العلويون"! يستخدمُ بالانش في بحثه مفردات: السّنّةُ، العلويون، المسيحيون، الدروز..إلخ؛ بشكلٍ مرسَلٍ لا يكلّفُ نفسَه حتى أن يضعَها بين مزدوجين، بما يعكسُ أن يتعاملَ معها في تحليله على أنها طوائفٌ ناجزةٌ، يجتمعُ أفرادُها على طبائعَ وهويّةٍ متماثلة، ولا ينفي ذلك بعض الشواذِّ الخارجين عن هذه الطبائع!

وعلى الرغم مما سبق، يقدّمُ النصُّ ضمن المساحةِ التي اختار العملَ عليها، بعضَ المعلوماتِ والإضاءات الهامّة، حول التوزيعِ الجغرافيّ لمكوّنات الاجتماع السوري، وتعاطي النظامِ السوري مع هذا التوزيع، وبعض التحولات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي طرأت بسببِ هذا التعاطي.

هذا النصُّ، رغم كل ما قد يستثيره من نقدٍ؛ إلا أنه جديرٌ بالمتابعة.

النص:

في مارس 2011، وصلت حركةُ الاحتجاجاتِ التي كانت قد أطاحت الرئيسين التونسي والمصريّ إلى سوريا. انطلقت الثورةُ في درعا عاصمةِ إقليم يبعد 150 كم جنوب دمشق ثم امتدّت إلى مدن بانياس واللاذقية الساحليّةِ وإلى ضواحي دمشق، حمص، حماة والمدن الصغيرة غير البعيدة، الرستن، تلبيسة، معرة النعمان، جسر الشغور، إدلب الخ. لتصلَ في شهرِ يوليو إلى محافظةِ دير الزور.

هناك نقطتان مشتركتان بين المناطقِ التي تحدّت نظامَ بشار الأسد: أولاً نوعيّة هذه المناطق كونها ذاتَ درجاتٍ متفاوتةٍ على المستوى السياسيّ و/ أو الاقتصاديّ، من المحليّ إلى الوطنيّ : أقاليمٍ هُمّشت عند الانتقالِ من النظام الاشتراكيّ إلى اقتصادِ السوق؛ مدنٌ صغيرةٌ كبرت بسرعةٍ دون أن تخصّصَ لها تجهيزاتٌ عامّة كما في السابق؛ أحياء شعبية. ثانياً أن هذه الثورةَ في معظمها لم تشملْ إلا المناطقَ العربيّةَ السنيّة. الأكراد السنة أيضا تظاهروا في مناطقِهم لكن تحرّكَهم لا يمتُّ بصلةٍ إلى ثورتهم سنة 2004 عندما قاموا بقوةٍ ضدَّ النظام السوري.

فيما يتعلّقُ بالأقليّات الطائفيّةِ : الدروز، الإسماعيليين، المسيحيين والعلويين 2 فقد بقيت محايدةً أو موالية لنظام بشار الأسد. بالتأكيد، الموقفُ لا يستدعي السخريةَ فهناك معارضون من جميع الطوائف كما يوجدُ مناصرون للنظام من الطائفةِ العربيّةِ السنيّة3. لكن من نظرةِ جغرافيا الثورات فإن المناطقَ العربيّةَ السنيّة وبصفة هامشيّة المناطق الكرديّة هي الوحيدة التي تحرّكت حتى الآن ضدَّ نظامِ بشار الأسد الذي يتمثّلُ علوياً أكثر منه بعثياً، عندما يتبدّدُ حاجزُ الدخان الإيديولوجي.

الثورةُ السوريّةُ شبيهةٌ بالأحداثِ التونسية والمصريّة على الصعيدين الاجتماعيّ والاقتصادي، لكنها أيضاً شديدةُ الاختلافِ بسبب ميزتها الطّائفيّةِ. الباحثون في العلومِ الاجتماعية، ولاسيّما الفرنسيون والذين يعتبرون ما هو اجتماعيّ أو دولتيّ أهمّ من الاعتباراتِ العرقيّةِ والمناطقية، متردّدين باعتمادِ التفسيرات ذاتِ الطابع الطائفي. الناشطون في الحركةِ الاحتجاجيّةِ هم أنفسُهم غيرُ مرتاحين لإمكانيّةِ مواجهةِ الطائفية التي سترجعهم إلى نظامٍ اجتماعيٍّ مفوت قابلٍ للاستغلال من طرفِ الإمبريالية الغربية، الساعية لمزيدٍ من السيطرةِ على الشرقِ الأوسط، كما أشار إدوارد سعيد4 و مثقفون آخرون من العالمِ الثالث.

لم يقلْ بشارُ الأسد في خطاباته غير ذلك، لكن بإشاراتٍ مقلوبةٍ، سوريا ستكون ضحيّةَ مؤامرةٍ خارجية تستغلُّ الطوائفَ لتصلَ إلى مآربها. حجةٌ توحي بالتناقضِ لنظامٍ يرتكزُ على موالاةِ الطائفةِ العلويّة له وعلى إمكانياتِه الخاصة في تقسيمِ طائفةِ الأكثرية.

لن نعودَ في هذا المقالِ إلى بنية النظامِ السوري، الطائفية، المركزيةِ وخصائصِ الطائفةِ العلويّة 5 التي تطرّقنا لها في منشوراتٍ سابقة6. والأمرُ لا يتعلّقُ أيضاً بالتأمّل في تاريخ وطرق انهيار نظام بشار الأسد.

سيفهمُ القارئُ حين قراءة هذا المقال أن النظامَ مدانٌ إلى أبعدِ حدٍّ، لكن بإمكانه الصمود لعدّةِ سنواتٍ ما لم يتفكّكْ الجيشُ السوريّ. هدفُنا هو تحديدُ أسبابِ هذه الثورةِ التي كشفت عن أزمةِ نظامِ الحكم في سوريا حيث ورثَ بشارُ الأسد الحكمَ عن أبيه 7 عن طريقِ مقاربة " كلاسيكية " تستعينُ بالمنطقِ الديكارتيّ تتناول الدولة، ثم عبر تحليلٍ مناطقي، أي طائفيّ. المقاربتان متكاملتان لتفسيرِ تعقيدِ الوضع في سوريا، لكن أيضاً لفهمِ مجموعةِ الفضاءات الاجتماعية حيث يبقى المجتمعُ منظّماً عن طريقِ الطائفية بمفهومِها الواسعِ، أو ما يصنّفُه السوسيولوجيون كعرقيّ 8 والذي يستطيعُ أن يغطي عدةَ أشكالٍ من التنظيماتِ: طائفةٍ، عرق، عشيرة، تجمّع... الخ، مرتبطةٍ أو غير مرتبطةٍ بمنطقةٍ معيّنةٍ. في حالة سوريا، التفسيرُ الذي يأخذُ بعينِ الاعتبار، المناطقيّة فيها، هو من بين الشروحاتِ الأكثر إيضاحاً: من جهةٍ، نحن في صددِ مجتمعٍ، الانتماء المناطقي فيه قويٌّ جداً، وهو غالباً ما يرتبطُ بالانتماءِ الطائفي و/ أو العرقي؛ ومن جهةٍ أخرى كشفت جغرافيا الاحتجاجاتِ عن أزمةٍ متولّدةٍ عن هذه الانتماءات، قد تودي بوحدةِ البلد 9.

التحوّلاتُ الاقتصاديّةُ والديموغرافية تنتجُ أزمةً اجتماعية..

يوضّحُ التحليلُ الاجتماعيُّ للثوراتِ أن الطبقاتِ الشعبيّةَ هي التي تغذّي حركةَ الثوراتِ. تقبعُ سوريا منذُ 20 عاماً 10 في طورِ انتقالٍ اقتصاديّ. تحاولُ المرورَ من الاقتصادِ الموجّه الذي يفرضُه حزبُ البعثِ (القوميّ العربي والاشتراكيّ) بعد ثورةِ 1963 إلى اقتصادِ السّوق. بطءُ العمليةِ راجعٌ إلى الخوفِ من انفجارٍ اجتماعيّ، بالإضافةِ إلى البيروقراطيةَ الحاضرة بكثرةٍ في كلّ المجالات والتي لن تسمحَ بنزعِ قوتها. على الرغم من أن النظامَ مجبرٌ على تحريرِ الاقتصادِ ليستجيبَ إلى مطالبِ المستثمرين السوريين آملاً الاتكاء عليهم، من أجلِ امتصاصِ مئات الآلاف من الشبابِ الذين يصلون سنويّاً إلى سوقِ العملِ دون أن تملكَ الدولةُ القدرةَ على توفيرِ العملِ لهم كما في الماضي. لأن سورياً في طورِ انتقالٍ ديموغرافيّ حرج. بعد نصفِ قرنٍ من النموّ الديموغرافيّ الطبيعيّ السريع، الذي سمحَ بتضاعفِ عددِ سكانِ سوريا كل 20 سنة، بدأ عددُ الولاداتِ في التباطؤ منذ بدايةِ سنة 1990. لكن

الأجيالَ التي ولدت في سنواتِ قمة النموّ الديموغرافيّ تابعت الوصولَ إلى سوقِ العمل المشبع، مع مطالبةٍ بقدرة شرائيّةٍ أعلى من قدرةِ سابقيهم، بينما لا تغطي فرصُ العملِ التي يخلقُها القطاعُ الخاصُّ الوظائفَ التي خسرها القطاعُ الزراعيُّ والصناعي 11.

منذ وصولِ بشارِ الأسد إلى الحكمِ، انفتحت سوريا على الاستثماراتِ الخارجيّةِ. استُثمرت الشركاتُ العقارية الخليجية بكثرة في مشاريعَ عقاريّةٍ في دمشقَ والساحلِ، لكن هذا الاستثمارَ لم يخلقْ سوى القليلِ من فرصِ العملِ والكثير من الإحباطِ، لأن تحريرَ بشارِ الأسد للاقتصادِ السّوريّ، عزّزَ فارقَ الدّخلِ كثيراً في المجتمع. لقد ولّدَ نموّاً اقتصاديّاً تتحكّمُ فيه الأقليّةُ المقربةُ ولم يولدَ تطوراً مثلما هي الحالُ في بلدانِ المنشأ.

هذا السياقُ الاقتصاديُّ يطرحُ تساؤلاتٍ حول تنظيمِ الفضاءاتِ الاجتماعيّةِ التقليديّةِ في الفترة البعثيّةِ التي أرادت أن تكونَ أكثر مساواةً، مفضلة الضواحي التي أتى منها الساسةُ الجدد12. من ناحيةٍ أخرى، وُلدَ جيلُ بشار من السياسيين في دمشق، لذلك عملوا على تشييدِ مناطقَ ومدنٍ صغيرةٍ حولها، وجعلوا فيها قواعدَ لحزب البعث. لا تملكُ الدولةُ لا الإرادةَ ولا الوسائلَ الماديّةَ لاستئناف سياستِها السابقةِ في تنميةِ المناطق. متناسيةً أيضاً أن للأمرِ جوانبَه الأمنية. على سبيلِ المثالِ، الخطّةُ الخمسيّةُ التاسعة التي كانت تهدفُ إلى تطويرِ منطقةِ الشمالِ الشرقي لسوريا بعد انتفاضةِ الكورد سنة 2004 لم تتجسّدْ قطّ على أرضِ الواقع.

الدولة... أهملت المناطق

انطلقت الثورةُ السوريّةُ من حوران، وهي منطقةٌ زراعيةٌ بين دمشقَ والحدودِ الأردنية. قدّمت الكثيرُ من وسائلِ الإعلامِ هذه المنطقةَ كبؤرةٍ متمردةٍ تاريخياً، لكن هذا خاطئٌ كلياً. فقد ساندَ سكانُ حوران النظامَ السوري، لأنهم استفادوا مثل مجموعِ الريف السوريّ من الإصلاحِ الزراعي 13، فقد كان يتحكّمُ في مخزونِ القمحِ، كبارُ ملاك الأراضي والتجار الدمشقيون الذين يحتكرون إيجارَ الأراضي. ومع الإصلاحِ الزراعي وُزّعت الأراضي على الفلاحين، وأقامت الدّولةُ مجموعةً من الهيئات بغرضِ كسرِ تبعيّةِ الفلاح لملاكِ الأراضي القدامى، الذين هم في غالبِ الأحيانِ تجّارُ المحاصيلِ الزراعية. تحسنت الظروفُ المعيشيّةُ للفلاحين تحسناً ملحوظاً، الأمرُ الذي دفعهم إلى مساندةِ نظامِ حافظ الأسد الذي فتحَ أبواب المنفعةِ في المرافق العامة لأنصارِه من أهلِ الريف. العديدُ من القرى ارتقت إلى مصاف المدنِ بفضلِ الاستثماراتِ العامّةِ وأصبحت مدينةُ درعا، القريةُ الصغيرةُ الحدوديّةُ، مركزاً للخدمات. ازدادَ عددُ سكانِ المنطقة بسرعةٍ بسبب ازديادِ عدد الولادات، ارتفع من 180000 ساكنٍ سنة 1960 14 إلى 900000 ساكن سنة 2010 15. قدمت حورانُ العديدَ من الكوادرِ للنظامِ البعثيّ من بينهم فاروق الشرع الذي بقي مدةً طويلةً وزيراً للخارجية وهو الآن نائبٌ للرئيس.

تزامنَ قدومُ بشارِ الأسد إلى الحكمِ مع وصولِ الجيل الثالثِ من المستفيدين من الإصلاحات الزراعيّةِ إلى سنّ الرشد. قُسمت الأراضي الزراعيّةُ المستثمرة وأصبحت غيرَ كافيةٍ لسدّ الاحتياجاتِ الغذائيّةِ للعائلةِ الواحدة، رغم الانتقالِ من زراعةِ الحبوبِ إلى زراعةِ الأشجار و البستنة. من جهةٍ أخرى، الاستغلالُ المفرطُ للمياه الجوفيّةِ أدى بوزيرِ الزّراعةِ إلى حظرِ حفرِ آبارٍ جديدةٍ وإلى ردمِ الآبار غيرِ القانونية. كان هذا القرارُ من أهمِّ أسبابِ الاستياءِ لأنه حرمَ الريفيين من المصدرِ الرئيسي لدخلهم، وسبّبَ عدّةَ إحباطات خاصّة أنه لم يطبقْ بالصرامةِ نفسِها على المقربين من النظام. انخفاضُ الدّخلِ الزّراعيّ أثّرَ على الاقتصادِ الحضري القليل التنوّعِ و غير القادرِ على امتصاصِ البطالةِ الرّيفيّةِ المقنعة. وضعُ حوران أصبح منافياً لازدهارِها في سنوات 1970 و 1980 وممائلاً لوضعِ باقي المناطق الريفيّةِ التي ميزها النظامُ البعثي ثم أهملها؛ لكن، الشعورَ بالتغيير فيها كان أكثرَ حدّةً بسبب قربها من دمشق.

مشكلةُ المياه هي مشكلةٌ عامّةٌ لكل سوريا. أطلقت خطّةٌ لتحديث تقنياتِ الري سنة 2005 للتقليل من استهلاكِ الماء المخصّصِ للزراعة، لكن الإجراءاتِ المتّخذةَ

في هذا المجال قابلةٌ للجدل لأنها تعطي الأولويّة لأصحابِ الملكيّاتِ الكبرى مثيرة بهذا دماراً شاملاً لسوق العملِ في الشمالِ الشرقي، المنطقةِ الرئيسة لزراعة الحبوبِ في سوريا. من جهةٍ أخرى هذه الخطّةُ لا تحلّ أبداً مشكلةَ الموارِدِ التي تستدعي استثماراتٍ عامّةً كثيفة: إعادة تأهيلِ شبكةِ الري، إعادة تطهيرِ مياهِ الصّرفِ الصحي، بناء سدودٍ جديدة الخ. بالإضافة إلى سياسةٍ تسعيريةٍ إلزاميةٍ في المناطقِ المرويّةِ. سهلُ الغاب، الذي كان في الماضي نموذجاً للتطوّرِ الزراعيّ18 هو اليومَ في وضعيّةٍ حرجةٍ، لأن تدفّقَ نهرِ العاصي إليه قلّ بشكلٍ كبير بسببِ الاستغلالِ الكثيفِ في أعلى النهر (حمص وحماة). إدارةُ ريّ سهلِ الغاب أغمضت عينيها عن حفرِ الآبار غيرِ القانونيّةِ في المناطق المحيطةِ المروية لأنها لن تستطيعَ أبداً تغذيةَ هذه الأخيرة. لكن مثلما هو الشأنُ في حوران، تسامح الإدارة يأتي دائماً في صالحِ المقربين من النظام. الآبارُ غير القانونيةِ أكثر انتشاراً على أراضي جنوبِ وغرب سهلِ الغابِ المأهولة بالعلويين، على عكسِ شمال وشرق السهل حيث تنتشرُ الطائفةُ السنيّة التي تحصلُ على كميات أقلَ من الماء. هذا التمييزُ ليس محض صدفةٍ بما أن مسؤولَ الري في نهرِ الغاب هو واحدٌ من أفرادِ عائلة الأسد.

في الشمالِ الشرقيّ لسوريا، تذكّرُ أوضاعُ الريف بعناقيدِ الغضبِ لجون ستينباك. اقتطاعُ الماء في تركيا والاستهلاكُ المبالغ فيه في سوريا خلقا نقصاً بنيوياً فادحاً منذ 2006 بعد سنواتٍ عدة من الجفاف. سيجفُّ نهر الخابور إذا لم تتمّ تغذيته عن طريقِ المضخات التي تغرفُ من المياهِ الجوفية. تقلصت مساحةُ الأراضي الزراعية في ريفِ الحسكة ب25 % بين سنة 1995 و 2008 20. خطة تطويرِ تقنيات الريّ هنا متأخرة جداً بسببِ القيودِ البيروقراطية المختلفة 21. لإنقاذِ المنطقة من التصحّر، تملك الدولةُ مشروعاً ضخماً لنقل الماءِ من نهر الفرات إلى نهرِ الخابور بفضل اتفاقية أبرمت حديثاً مع تركيا. ترتفع تكلفة المشروع إلى 2 مليار دولار ويفترض إنهاؤه سنة 2020 إذا حصلت سوريا على تمويلٍ خارجي لتنفيذه. وريثما يحدث ذلك، يأملُ النظامُ أن تجودَ السماءَ على الفلاحين.

في المقابل، محافظةُ الحسكة لم تتأثّرْ كثيراً بالحركةِ الاحتجاجية؛ بدون شكّ ترتبطُ قلةُ مشاركةِ المنطقةِ في الاحتجاجاتِ بتواجد جهازٍ أمنيّ ضخم موجّهٍ لمراقبة الأكرادِ منذ انتفاضتهم سنة 2004. لكن لن نتسرّعَ في إعطاءِ الشروحات الطائفية. على المستوى السوريّ، ساهمت الأزمةُ الزراعيّةُ في الجزيرة في خلقِ حالةٍ من الاستياءِ العام، بسبب قدومِ عدة ألاف من سكانِ هذه المنطقة في سنوات الـ 2000 ليستقرّوا في أحياءَ عشوائيّةٍ في دمشقَ وحلب.

الأريافُ الموالية تقليدياً للنظام، لم تقفْ ضده، وذلك لانتقالِ الأزمة الريفيّة إلى المدينةِ التي احتضنت القرويين الباحثين عن عمل. بالمقابل، انتفضت عدّةُ مدنٍ صغيرة : تلبيسة، داعل، صوران، كانت هذه المدنُ والقرى مهمّشةً من طرف السلطاتِ العموميّة. في سنوات 1970 إلى 1980 عمل النظامُ على تحويلِ بعض القرى إلى مدنٍ صغيرة. ساهمت الترقياتُ الإداريّةُ والمنشآت العامّةُ المرتبطةُ بهذه الوظيفةِ في تحريك الاقتصادِ،22 وتوفيرِ الوظائف العموميّة. انتقل عددُ المناطق بين سنتي 1960 و 1994 من 40 إلى 70 منطقةً لكن منذ ذلك التاريخ لم ترتق أيُّ قرية. في حين انتقل عددُ السكانِ من 14 إلى 22 مليون نسمة 23 كما تضاعفَ تقريباً 24 عددُ التجمّعاتِ السكنيّة التي تجاوز فيها عددُ السكانِ حدَّ المئتي ألف نسمة 25 دون أن يتغيّرَ نظامُها الإداري. هذه الأخيرة لم تكنْ مجهّزةً بما يكفي لأن توزيعَ المرافقِ العامّةِ يتمُّ وفقاً للوضعِ الإداريّ، مما يعني أيضاً وظائفَ أقل في القطاعِ العموميّ. غيابُ الدعمِ الحكوميّ لم يعوّضْ بتطويرِ النشاط الخاصّ في حين أن تحديثَ وسائلِ النقل قلّلَ من الجاذبيّةِ التجاريّةِ لهذه المناطق لصالحِ عواصم المدنِ القريبة. عرفتَ المدنُ المتوسّطةُ التي كانت عواصمَ للمحافظات، كجسرِ الشغور، معرة النعمان، الميادين أو الرستن، تراجعاً في مراتبها لصالحِ عواصمِ المدن القريبةِ لأن الاستثماراتِ الخاصّةَ أبعدُ من أن تعوّضَ إهمالَ الدولة.

الفضاءُ السوريُّ الجديدُ يشبه الفضاءَ الذي تلا المرحلةَ البعثيّةَ بما أنه يرتكزُ على المدنِ الكبرى الواقعةِ على الخطِّ دمشق- حلب مع تفرّعاتٍ نحو الساحل، وأخرى نحو الشمال الشرقي. على مستوى الساحلِ، أصبحت طرطوسُ واللاذقيةُ ملحقاتٍ

تقنيّةً للداخل بفضلِ بُناها التحتيّة؛ أما على مستوى الشمالِ الشرقي فقد تحوّلت الرقة، الحسكة والقامشلي، إلى مراكزَ عبورٍ تضمن نقلَ الموارد المحليّة نحو المناطقِ الوسطى. يُترجَمُ هذا التحوّلُ الذي طرأ على الفضاءِ السوريّ بأزمةِ فضاء اجتماعيٍّ لم يتوقعْها النظامُ وربما لم يعها حتى.

الفرقُ في الثراءِ خلق أزمةً حضريّةً

التعارضُ بين مركزِ سوريا وأطرافِها على المستوى الوطنيّ، نجده يشابهُ ذلك التعارضَ بين مراكزِ المدنِ وضواحيها على مستوى كلّ مدينةٍ، حيث إن الحركةَ الاحتجاجيّةَ اجتاحت ضواحي المدنِ الكبرى، مما يترجمُ تعارضاً اجتماعياً بين الأحياءِ الشعبيّةِ و" الأحياء الراقيةِ ". في اللاذقية، انطلقت الثورةُ من الحيّ الأفقر في المدينةِ، الرملِ الفلسطينيّ، الذي كان يقطنه اللاجئون الفلسطينيون منذ سنة 1948 ثم فيما بعد سكنَه سوريون فقراء. لم يحتلّ المتظاهرون مراكزَ المدن لأن الطبقات الوسطى والعالية لم تتضامنْ معهم. مما يُظهرُ شرخاً اجتماعياً واضحاً فيها 27. التجمّعُ السكنيُّ في دمشق خيرُ مثال على هذا التعارضِ بين الطبقاتِ في الفضاء الاجتماعيّ.

عرفت ضواحي دمشق حركةً ثوريّةً أخذت بالتصاعد، منذ شهر مارس 2011، حيّ دوما، بأكثر من 100000 ساكن28، تعرّضَ إلى محاصرةِ الجيش له؛ تعرفُ هذه المدينةُ مثل غيرها من المدنِ نموّاً ديموغرافياً كبيراً29، وبسبب سرعةِ العمران الحاليّةِ، ستختفي الغوطةُ تقريباً سنة 2020. أهمُّ المباني غيرُ قانونيّةٍ بطابقٍ أو طابقين لأنه ينبغي البناءُ بسرعة وبأقلّ التكاليف. تظهر التجمّعاتُ السكنيّةُ كبقعِ زيتٍ على الأراضي الزراعيّةِ التي احتلّها الإسمنت. خططُ التنميةِ العمرانيّةِ التي ترى النورَ ببطءٍ شديدٍ لم تطبّقْ. لا يملكُ الشعبُ خياراً آخر سوى اللجوءِ إلى البناءِ غير القانونيّ ثم بعد ذلك مناقشة الوصولِ إلى الخدمات مع السلطاتِ العموميّةِ واحتمالِ الحصول على رخصةِ بناء عن طريقِ الرشوةِ والولاءِ السياسيّ31. تمَّ وضعُ تخطيطٍ في شمالِ دمشق وراء جبلِ قاسيون على أراضٍ غيرِ صالحةٍ للزراعةِ للمحافظة على الأراضي الخصبةِ في الغوطةِ، لكن لأسبابٍ عدّةٍ، كانعدامِ التخطيطِ العمرانيّ، صعوبةِ الحصول على سكنٍ رسميّ، الرشوة الخ؛ فإن أكثرَ من 80 % من المدِّ العمرانيّ تمَّ داخل الغوطةِ. اجتذبت الأحياءُ الشماليةُ الطبقاتِ الوسطى المرتبطةَ بالقطاعِ العام التي تملكُ دخلاً نظاميّاً والتي تستطيعُ الاستفادةَ من دعم سكنيّ. أتى سكانُ الأحياءِ الحديثة في هذه المنطقةِ من الريفِ غالباً. إن نظرةً على توزيعِ العمل في القطاعِ العام/ الخاص يوضّحُ بشكلٍ جيدٍ الهوّةَ بين الشمال الغربي والجنوب الشرقي من التجمّعِ السكنيّ، يعني بين دمشق الجديدة التي بقيت وفيّةً للنظامِ والغوطة التي تحتجُّ بقوة.

بقي وسطُ دمشق محافظاً تجاه الثورةِ، تدعمُ البرجوازية السوريّةُ النظامَ الذي يفترض أن يوفّرَ لها الأمنَ الاجتماعيَّ ثم الازدهار. نُظِّمَت المظاهراتُ الداعمةُ لبشار الأسد بدعمٍ من رجالِ الأعمال الذين منحوا عطلاً مدفوعةَ الأجرِ لعمالهم وموّلوا الاحتفالات، مثلما حدث في ساحةِ الأمويين مع المغنّي جورج وسوف 32.

يبذل بشارُ الأسد كلَّ ما في وسعه لتسهيلِ جوِّ الأعمالِ في سوريا. فتحَ الأبوابَ أمام استثماراتِ الخليج التي كانت وراء عدّةِ مشاريع عقاريّةٍ في دمشق، تغاضى عن مراقبةِ سعرِ الصرف، سمحَ بالبنوكِ الخاصّةِ الخ. لهذا تراجعَ الاقتصادُ السوريُّ تراجعاً ملحوظاً واستفادت من هذه المشاريع فئةٌ قليلةٌ زاد ثراؤها، لذا كان لها كلُّ المصلحةِ في دعم النظامِ. تساهم الجمعياتُ الخيريّةُ المموّلةُ في معظمها من طرفِ هذه الفئة في تخفيضِ الأعباء الاجتماعيّةِ للتحوّلِ الاقتصاديّ، لكن مساهمتَهم تبقى غيرَ كافيةٍ أمام اتّساعِ رقعةِ التدهور. أكّدَ تقريرُ برنامجِ الأمم المتّحدةِ للتنمية سنة 2007 أن 33 % من الشعبِ السوريّ يعاني من الفقرِ، 12.3 % يعيشون تحت خطِّ الفقر. وبحسب الاقتصاديّ السوريّ نبيل سكر،" فإن فارقَ الدخلِ في سوريا كبيرٌ جداً"33.

جعل المخطّطُ الحادي عشر (2011- 2015) من تقليصِ البطالة وتوفيرِ فرصِ العمل أحدَ أهدافه الكبرى، رغم ذلك لم يصدرْ أيُّ قرارٍ يدفعُ بهذا الاتجاه. في سنةِ

2007، صرّحَ بشارُ الأسد أن السياحةَ ستصبح "بترولَ سوريا الجديد"، ستخلقُ مليوني فرصةَ عملٍ حتى سنة 2020. من الواضح أن النظامَ أعمى أو أن حبالَ أفكاره قصيرةٌ فيما يتعلّقُ بحلّ أزمةِ البطالةِ في سوريا.

ولّدَ الوضعُ الاجتماعيُّ حالةً من الإحباطِ العميقِ لدى الشباب، من هنا جاءت قوةُ الاحتجاجات في الضواحي الشعبيّةِ؛ "كيف سيصبحُ هذا الجيلُ الذي لا يستطيعُ شراءَ المواد الاستهلاكيّةِ المعروضةِ على واجهاتِ المحلات؟ سيكون مستعداً للدخولِ في التطرّفِ". إنّ" الأزمةَ الاجتماعيّةَ قد تكون سبباً لقيامِ الثورةِ التي سيعبّرُ عنها بمفرداتٍ طائفيّة" 34.

ثورةٌ مقتصرةٌ على المناطق السنيّة

الاجتماعيُّ لا يشرحُ كلَّ شيء، سنة 1979 نشرت اليزابيت بيكار في مغرب مشرق مقالاً بعنوان :" هل يوجدُ مشكلٌ طائفيٌّ في سوريا؟". كان لبنان في ذلك الوقتِ في حالةِ حربٍ أهليّةٍ بين الطوائف. عرفت سوريا أعمالَ عنفٍ، لكن وضعَها لم يكن مشابهاً لوضعِ الجار لبنان؛ لم يعبّرْ عن الطائفيّةِ بالصرامةِ نفسِها، ونجح نظامُ حافظ الأسد في تخطّي الأزمة. اليوم، ينبغي إعادةُ طرحِ السؤالِ مجدّداً، لأن تحليلَ جغرافيا الثورات يدلُّ على أن المشكلَ موجودٌ، وذلك على الرغم من الإنكارِ الرسميّ له من قبل السلطةِ والمعارضة. أقاليمُ الثورةِ هي أقاليمٌ سنيّةٌ حصراً، لأكثر دقةً وبالتقاطعِ مع المعيارِ العرقيّ، هي عربيّةٌ سنيّة، يعني طائفة الأكثرية، التظاهراتُ التي قامت في اللاذقيةِ وبانياس اقتصرت على الأحياءِ السنيّة فقط مثلما هو الحالُ في حمص. في ضواحي دمشق، المدنُ والأحياء المأهولةُ بالأقليّات الطائفية –دروز، مسيحيين، إسماعيليين، علويين- بقيت بعيدةً عن الحركةِ الاحتجاجيّة. المظاهراتُ التي قامت في جديدة عرطوز، المدينةِ المسيحيّةِ الدرزيّة وفي باب توما، الحيّ المسيحي في دمشق، كانت من صنعِ السنّة الذين يسكنون هذه الأحياءَ التي أصبحت مختلطةً أو الذين قدِموا من الأحياءِ المجاورة، عند ذلك تحرّكَ السكانُ الأصليون لهذه الأحياء ضدَّ ما اعتبروه عدواناً عليهم. يبدو أن الدفاعَ عن الذاتِ ضدَّ العدوان هو حجةُ جميعِ الأطراف. يؤكد النظامُ أن سوريا هي ضحيةُ مؤامرةٍ خارجيّةٍ مما يجبره على نشرِ الجيشِ في المناطقِ الحدوديّةِ 35. سكانُ حماة، درعا، دوما وباقي الأحياء المنتفضةِ في دمشقَ يدافعون عن مناطقهم ضدَّ عدوانِ السلطة، لأن هذه الأخيرةَ لا تمثّلُ تطلّعاتِ الشعبِ السوري، كما أصبحت مصادرةً من طرفِ الطائفة العلويّةِ أكثر فأكثر.

ضواحي المناطق العلويّة

بانياس، اللاذقية، تلكلخ، حمص، حماة، معرة النعمان، جسر الشغور! هل يوجدُ رابطٌ بين قوةِ الثورةِ والقرب من مناطقِ العلويين؟ حتى لو بقيت الشعاراتُ المرفوعةُ في التظاهراتِ خاليةً من التعابيرِ الطائفيّةِ – إذ ثمة التزامٌ أن تكونَ الشعاراتُ محايدةً دينياً: اللّه، سوريا، حرية36 اللّه أكبر37 لا إله إلا اللّه38 – يظهر واضحاً أن هيمنةَ الطائفةِ العلويّةِ على البلدِ هي محلُّ احتجاجٍ صريحٍ من طرفِ المسلمين السنة.

في سوريا، يحتلُّ العلويون إقليماً ممتداً بين البحرِ الأبيض المتوسط ونهرِ العاصي الذي يحاذي جبلَ الأنصاريّةِ والسهولَ المحيطة به. توجدُ أيضاً منطقةٌ مأهولةٌ بالعلويين في شرقِ العاصي، تكوّنت في القرنِ التاسعِ عشرَ عندما استعادَ ملاك الأراضي الكبارُ من حمص وحماة الأراضي الزراعيةَ المحاذيةَ للسهوب، مستخدمين في ذلك فلاحين مستأجرين من الطائفةِ العلويّةِ خاصة. طائفةٌ منبوذةٌ من طرفِ السنّةِ والسلطات العثمانيّةِ التي لم تعترفْ بانتمائها إلى الأمّةِ الإسلاميّة، كان العلويون ممنوعين من دخولِ المدن، أماكن السلطةِ التي كان يسكنُها السنّة والأقليّةُ المسيحيّةُ. فقط خلال الانتدابِ الفرنسيّ (1920 – 1945)، بدأ العلويون في النزوحِ نحو المدنِ؛ ولم يستطيعوا تقلّدَ مناصبَ ساميةٍ في هذه المدنِ إلا تحت النظامِ البعثيّ. اليوم اللاذقيةُ هي مدينةٌ ذاتُ أغلبيّةٍ علويّة، مثل بانياس، جبلة وطرطوس. في تلكلخ، أغلبُ السكانِ من الطائفةِ السنيّة، في حمص يتخطّى العلويون ربعَ السكان؛ بينما في حماة، جسر الشغور أو معرة النعمان الطائفةُ

العلويّةُ غائبةٌ تقريباً في هذه المدنِ غير المرحبةِ بها صراحة.

ازداد عداءُ الطائفةِ السنيّة للعلويين في العقودِ الأخيرةِ بسبب محاباةِ الدولةِ لهم والتي شعروا بها اليوم أكثر من السابق بسبب تدهورِ الوضعِ الاقتصاديّ وإهمال الدولةِ لباقي المناطق. أصبح للعلويين امتيازاتٌ بفضلِ تواجدِهم في شبكة السلطةِ التي يهيمنون على الجهازِ الأمنيّ فيها. يملكون تسهيلاتٍ أكثرَ لتقلّدِ مناصب في قطاعِ الدولةِ، وفي ما يخصُّ القروضَ العقاريّةَ أو الزراعيّةَ، يتمُّ تفضيلهم عن غيرهم.

عبّر السنّةُ عن غضبِهم ولم يتقبّلوا هذا الانقلابَ في موازينِ القوى التي كانت لصالحِهم في الماضي. في بانياس، كان توفيرُ 3000 فرصةَ عملٍ في المصفاةِ للتخفيضِ من حدّةِ البطالةِ التي يعاني منها الشبابُ السنيّ من أهمّ المطالب. في اللاذقية، أبرز السنّة الذين تمَّ استدعاؤهم من طرفِ المحافظِ عبّروا عن تذمّرِهم من تقلّدِ العلويين لمواقعِ المسؤوليةِ في الإدارة. قمعُ المظاهراتِ من طرفِ الشبيحة (ميليشيات أغلبها من العلويين) والمخابراتِ (وغالبيتها من العلويين) فاقمت من رفضِ السنّةِ لطائفةِ النظام. تجلّى القمعُ الذي تعرّضت له المدينةُ الصغيرةُ تلكلخ حيث أُكرِهَ الآلافُ من أبناءِ الطائفةِ السنيّةِ على النزوحِ نحو لبنان، لغاياتٍ طائفيةٍ تهدفُ إلى خلقِ مناطق جديدةٍ لصالحِ الطائفة العلويّة.

يعتبرُ العلويون منطقتَهم الأصليّةَ كمنطقةٍ آمنةٍ يلجؤون إليها إذا ما حدثَت حربٌ أهليّةٌ. هدفُ الاستثمارِ العقاريّ للعلويين، في مدنِهم وقراهم الأصليّة، هو خلقُ ملاذٍ آمنٍ يلجؤون إليه في حالِ توتّرت الأوضاعُ في المدنِ والقرى ذاتِ الأغلبيّةِ السنيّة، التي يسكنون بها. أوضحت إحصائياتُ سنة 1994 و 2004 أن الهجرةَ نحوَ المناطقِ العلويّةِ سجّلَت رصيداً إيجابياً في حين أنها كانت أهمَّ المناطقِ التي تعرفُ هجرةً نحو الداخل بعد تولّي البعثِ للسلطة سنة 1963. مما يثبت عودةَ المتقاعدين وأسرِهم، الذين لم يتأقلموا في دمشق، حلب ومدنٍ أخرى قضوا فيها حياتَهم المهنيّةَ، نحو مناطقِهم الأصلية. أثناء تمرّدِ الإخوان المسلمين في 1979-1982، حين كان العلويون مستهدفين، أدّت هذه المناطقُ دورَ الملاذِ الآمنِ للعلويين القاطنين في حلب والذين قدموا من لواء اسكندرون. فبعد أن تخلّوا عن مناطقِهم للأتراكِ سنة 1939، اضطرَّ آلافُ العلويين الساكنين في إدلب إلى الهروبِ إلى اللاذقية، والإقامةِ في أحياء كالدعتور وبسنادا لأن قراهم كانت مهدّدةً من طرفِ الإسلاميين المحتجّين ومعزولةً وسط القرى السنيّة. ليس مفاجئاً أن يتلقّى العلويون بجسرِ الشغور أسلحةً من الدولةِ للدفاعِ عن أنفسِهم ضد هجماتٍ محتملةٍ بعد القمعِ الذي تعرضت له المنطقةُ في شهر يونيو 2011 والذي دفعَ عشراتِ الآلاف من السكانِ إلى الهروبِ نحو تركيا، مما عزّزَ الهوّةَ الطائفية. يظهرُ الفصلُ بين مناطقِ السنة والعلويين على المستوى الوطنيّ، وكذلك على مستوى المدن.

المدنُ المقسّمةُ والمطوّقة

يوجدُ في سوريا نوعان من المدنِ التي تتفقُ مع الفسيفساءِ الطائفيّةِ للبلدِ ونظام المراقبةِ الذي تفرضُه عليها السلطة. أولاً، نموذجُ المدنِ المقسّمةِ مثل اللاذقية، بانياس، حمص وتجمّعاتٍ سكانيّةٍ أخرى حيث تتقاسمُ طائفتان كبيرتان نفسَ المنطقة. الطائفةُ الأولى هي من سكّانِ المدنِ الأصليين، والثانية تشيرُ إلى القادمين من الريف. في الحالاتِ المذكورةِ سابقاً، يتعلّقُ الأمرُ بالسنّة والعلويين. لكن في مدنٍ أخرى مثل حلب، الرقة والجزيرة يتعلّقُ الأمرُ بالعرب والأكرادِ. وقد خفّفَ من حدّةِ هذا الانقسامِ وجودُ أحياء مسيحيّةٍ ومختلطة، مأهولةٍ بالطبقات الوسطى المرتبطةِ بالدولةِ، وبالطبقة البرجوازيةِ طبعاً التي لا مشكلةَ لديها في التعايشِ الطائفيّ. في كلّ منطقةٍ مختلطة ثمة سوقٌ رئيسيٌّ، ولكن لكلّ طائفةٍ أسواقَها الخاصة أيضاً. النموذجُ الثاني هو نموذجُ المدينة المطوّقةِ مثل دمشق وحماة. تقاومُ المجتمعاتُ المدنيّةُ قدومَ الريفيين، ولا تملكُ الدولةُ الخزانَ الديموغرافي الذي يستطيعُ إعادةَ موازنة القوى؛ يطوّقُ المدينة إذن بوضعِ مواليه في أطرافها. لدينا طبعاً أمثلةٌ مختلطةٌ بين النموذجين، حلب هي مدينةٌ مقسّمةٌ ومطوّقةٌ في الوقتِ نفسِه، المدينةُ اليومَ مقسمةٌ بين العربِ والأكراد بينما تعيشُ

الجماعاتُ الموالية في الأحياءِ المحيطة بالمدينةِ والقريبة من الخطوطِ الحيويّةِ. لا تشكّلُ التجمّعاتُ السكنيةُ الكبرى منطقةً واحدةً بل مجموعةً من المناطقِ المتنافسة.

دمشقُ هي النموذجُ الحيُّ للمدينةِ المطوّقة. اعتقدَ حافظ الأسد أن من يملكُ دمشق يملكُ سوريا، لهذا كوّنَ علاقاتٍ جيدةً مع البرجوازيةِ الدمشقيّةِ ليكسبَ دعمَهم. تابعَ بشارُ الأسد هذه السياسةَ مع إعادةِ تنشيطِ حلب لأن من مصلحةِ النظامِ الإبقاءَ على نوعٍ من المنافسةِ بين المدينتين الكبيرتين بغرض منع البرجوازية الدمشقيّة من الاستحواذِ على الاقتصادِ السوريّ. على المستوى الأمنيّ، طوّقَ حافظ الأسد دمشقَ بحزامٍ من المخيّماتِ العسكريّةِ، وذلك لعزلِها إذا ما قامت أعمالُ شغبٍ في باقي سوريا. تطوّرت أحياء علويّة على أطرافِ دمشق حيث يسكنُ العلويون، العاملون في الجيشِ، مصحوبين بعائلاتهم. استقر الموظفون المدنيون والمهاجرون الآخرون القادمون من الساحلِ بالقربِ من هذه المساكنِ العسكريّةِ حيث يتيحُ لهم التضامنُ العائليُّ والقرويّ تأمينَ السكن. قليلون هم الذين استقرّوا في الأحياءِ السنيّةِ، فضّلَ الأكثرُ ثراءً الأحياءَ المسيحيّةَ في باب توما والقصور. تشكّلُ الأحياءُ الدرزيّةُ المسيحيّة في الغوطةِ: جرمانا، جديدة عرطوز وصحنايا أماكنَ تجتذبُ العلويين. بالمقابل تتحاشى هذه الأخيرةُ المدنَ الصغيرةَ السنيّةَ مثل دوما وداريا لأن المجتمعاتِ فيها محافظةٌ، ترفضُ الغريبَ وتفرضُ نمطَ حياةٍ ذا طابعٍ إسلاميّ. تقومُ المظاهراتُ ضد النظامِ في هذه الأحياء تحديداً بينما ظلّت باقي المناطقِ غيرُ السنيّةِ على الولاء للنظامِ. يسمحُ الجهازُ الأمنيُّ للنظام بعزلِ المناطق المتمرّدة وإنشاءِ " منطقةٍ خضراءَ 40"، لكن إلى متى؟

حمص مثل اللاذقية، بانياس وجبلة، مدينةٌ مقسّمةٌ طائفياً. المدينةُ الكبرى في وسطِ سوريا تعكسُ بشكلٍ جيد الفسيفساءَ الطائفيّ في المنطقة. منذ سنوات 1950 أصبحت مثل جارتِها حماة41، محافظةً وغير مرحبة بالقرويين من جميعِ الطوائف سواء كانوا سنيين، علويين، مسيحيين أم إسماعيليين. تحصي حمص أكثرَ من 25 % من العلويين، 10 % مسيحيين، أقل من 1 % من الإسماعيليين و الشيعة...وأكثر من 64 % من السنّة 42. قدِمَ العلويون إلى حمص مثلما قدِموا إلى المدنِ الساحليّةِ أثناء الانتدابِ الفرنسيّ واستقروا في الأحياءِ البعيدة عن مركزِ المدينة، في الشرقِ والجنوبِ. المسيحيون، من السكّانِ الأصليين والريفيين، يقطنون حيّاً تاريخياً، من خلاله امتدّوا نحو الشرق. الناحيةُ الغربيّةُ للمدينة أقلُّ توتراً من الناحيةِ الشرقيّةِ المأهولة بالريفيين القادمين من الأطراف. التنوّعُ الطائفيُّ أكثرُ حدّةً في الناحية الغربيةِ بينما يملكُ كلُّ حيٍّ في باقي المدينةِ خاصيّتَه الطائفية. المواجهاتُ التي حدثت في شهرِ يوليو 2011 والتي خلّفت عشراتِ القتلى، جرت على الحدودِ الفاصلةِ بين الأحياءِ السنيّةِ والأحياء العلويّةِ. انتشرَ الجيشُ السوريُّ على الخطوطِ الفاصلةِ وحاصر الأحياءَ السنيّةَ في الشمالِ التي تُعتبَرُ معاقلَ التمرّدِ في حمص. حالةٌ تشبهُ بغرابة ما وصفه ميشيل سورات فيما يخصُّ طرابلس 43 خلال الحربِ الأهليّةِ اللبنانيّة، عندما هاجمَ حيُّ باب التبانة السنيّ حيَّ بعل محسن العلوي 44. لم تقمْ المواجهاتُ في الأحياءِ الميسورةِ بل في الأحياءِ الشعبيّة التي تكون فيها رابطةُ الدم قويّةً بسبب التزاوجِ الكثيفِ بين أفرادِ العشيرةِ الواحدة. الانتماءُ إلى الحيّ يعطيك هويّةً حقيقيّة.

الانقسامُ الأهليُّ... يمنعُ قيامَ ثورةٍ عامة

الدفاعُ عن الكيانِ ليس محطَّ جدلٍ في سوريا، سواء تعلّقَ الأمرُ بالدفاعِ عن الوطنِ ككل أو عن أيّ مكانٍ يحملُ هويّةً ما. بحسب النظامِ، تركيا تريدُ الاستيلاءَ على الشمال، إسرائيلُ تريدُ الاحتفاظَ بالجولان، الأكرادُ يريدون التقسيمَ، الخ. على المستوى المحليّ، أدّى انعدامُ الأمنِ إلى الفصلِ بين المناطقِ في الجنوب؛ بين حوران السنيّةِ وجبلِ الدروز. سوريا التي بناها الأسدُ ليست دولةً قوميّةً ولا دولةً ذاتَ مرجعيّةٍ وطنيّة، بل دولةً مكوّنةً من هوياتٍ متعدّدةٍ. صحيح أن أسلوبَ الحكمِ والإدارةِ مركزيٌّ، أو بالأحرى، تسلّطيّ ـ قبل الثورةِ ـ على مجملِ البلاد، على عكس لبنان حيث تتمتّعُ أقاليمُه باستقلاليّةٍ ما عن سلطةِ الدولة؛ لكن النظامَ السوريَّ على تواصلٍ دائمٍ مع المجتمعِ الأهليّ. لا يتمُّ الحوارُ عبر القناةِ الدستوريّةِ للجماعاتِ

المنتخبةِ بما أن هذه الأخيرة ليست تمثيليّةً 45 ولكن مع وجهاءِ العشائرِ، المجموعات الاقتصادية التي تخاطبُ الرئيسَ أو المحافظ. في الشهور التي تلت، عزلَ بشارُ الأسد المحافظين الذين فشلوا في فتحِ قنواتٍ للحوارِ مع الأعيانِ. في شهرِ يونيو2011 تمَّ استبدالُ محافظ حماه بآخر من أصلٍ حمويّ، في حين أن المتعارفَ عليه هو ألا يعيّنَ المحافظُ على المحافظةِ التي ينحدرُ منها لتجنّبِ التواطؤ؛ أعطيت الأولويّةُ منذ الآن إلى المجتمعِ الأهليّ للمساهمةِ في محاولةِ إعادةِ النظام.

بدأت الثورةُ السوريّةُ من درعا ثم انتقلت بسرعةٍ إلى مجمل حوران السنيّة لكنها توقفَت عند حدودِ السويداء المأهولةِ بالدروزِ والمسيحيين. مع أن جبلَ الدروزِ هو منطقةٌ متمرّدةٌ عادة: سنة 1924، انطلقت الثورةُ السوريّةُ الكبرى ضدَّ المحتلّ الفرنسيّ من هذا الجبل بقيادةِ سلطان باشا الأطرش؛ سنة 1967، نهضَ الدروزُ ضدَّ النظامِ البعثيّ، وأوشكت السويداءُ أن تلاقي مصيرَ حماة، أخيراً سنة 2001، تحوّلَ توتُّرٌ بين الدروز والبدو السنّةِ الذين يتجاورون في مدينةِ السويداء، إلى احتجاجاتٍ ضدَّ نظامِ بشارِ الأسد قُمِعَت بقوّةٍ. منذُ مارس 2011، لم يعرف الجبلُ إلا احتجاجاتٍ خفيفةً خاصّة في ذكرى ثورة سلطان باشا الأطرش، لكنه لم يتضامنْ قط مع السكانِ السنّة في درعا.

حلب أيضاً، شكّلَت حالةً مفاجئةً، بقيت المدينةُ الكبرى للشمالِ السوري بمعزلٍ عن الحركةِ الاحتجاجيّةِ، من المؤكّدِ أن البرجوازيّةَ الحلبيّةَ التي عوقبت مدّةَ عشرِ سنوات بسبب مساندتِها للإخوانِ المسلمين، خفّفَت من حدَّةِ الاحتجاجات؛ لكن هنا ينكشفُ أوّلُ عاملٍ – حذر الحلبيين من القرى. عندما نادت المعارضةُ حلبَ للنهوضِ في 30 يونيو 2011 – جمعة بركانِ حلب – مطالبةً سكانَ الضواحي بالذهابِ إلى عاصمةِ المحافظة، كان هذا خطأً فادحاً، لأنها تناست استمرارَ الحساسيّةِ بين المدينةِ والريف. تكوّنَت الهويّةُ الحلبيةُ معارضة لدمشق، العاصمة، لكن أيضاً ضدّ الريف (وضدَّ المدنِ الصغيرة). العاملُ الثاني الذي من شأنه أن يوضّحَ عدمَ اكتراثِ حلب وبشكلٍ عام الشمال السوري، حلب، الرقة، الحسكة هو وجودُ الأقليّةِ الكرديّةِ على عكسِ دير الزور التي ظهرت فيها أيضاً حركةٌ احتجاجيّةٌ قوية. يخشى الأكرادُ أن ثورةً من صنعِهم لن تؤدي إلا لقمعِهم سواء من طرفِ النظامِ الحاليّ أو من الذي يليه، الاحتجاجاتُ القليلةُ التي قامت في القامشلي ورأس العين والمدنِ الأخرى ذات الأغلبيّةِ الكرديّة كان هدفُها الحصولَ على مصالح إداريّةٍ أكبر، كمنحِ الجنسية للأكرادِ البدون 46. يملكُ الأكرادُ ذكرى مؤلمةً عن القمعِ الذي تعرّضوا له سنة 2004 من طرفِ الحرسِ الجمهوريّ مدعوماً بالعشائرِ العربيةِ في منطقةِ الحسكة، دون أن يخلقَ هذا أيَّ حركةٍ تضامنيّةٍ من باقي الشعبِ السوريّ؛ أدَّت القوميّةُ العربيةُ دوراً ضدَّ ما سمّي " الأطماع الكرديّة"،إن قيامَ ثورةٍ في مناطق الأكرادِ قد تمنحُ الشرعيّةَ لنظامِ بشار الأسد من جديد، حيث سيتحجّجُ هذا الأخيرُ بضمانِ الوحدة الوطنيّةِ ضدَّ المؤامرةِ الخارجيّة. في حين يتخوّفُ العربُ من أن يطالَهم قمعُ النظامِ الذي سيقعُ على الأكرادِ في حال ثورتهم. استطاعَ النظامُ أيضاً شراءَ شيوخ العشائرِ في المنطقةِ من أجلِ الحصولِ على السلمِ الاجتماعي. حتى الآن، عدّلَ الاختلافُ العرقيُّ في الشمال الحركةَ، لكنه سيهتزُّ كليّاً في معسكرِ المعارضةِ إذا ما اجتاحت هذه الأخيرةُ باقي البلاد.

ستنتهي الطائفةُ السنيّةُ بالتغلبِ على نظامِ بشار الأسد

يتواجدُ في سوريا اليومَ مشكلٌ طائفيّ. يتجلّى نظامُ بشار الأسد اليوم كنظامٍ علويٍّ ومن ثمّة غير شرعي. هو موجودٌ بدعمِ الجهازِ الأمنيّ الذي تسيطرُ عليه الطائفةُ العلويّةُ ؛ لكنهم بدون شكٍّ لا يمثلون الأغلبيّةَ 47 إلا في وحدات الجيشِ النخبويّةِ طبعاً48. كان النظامُ دائماً مدعوماً من طرفِ الأقليّاتِ إلا أن الطائفةَ الكرديّةَ أظهرت حذرَها. إذن، يكمنُ الخطرُ الرئيسيّ في طائفةٍ عربيةٍ سنيّةٍ موحّدةٍ عملَ على تقسيمِها منذ عدّةِ عقودٍ باللعب على تكريسِ الانقساماتِ الأهليّة، العشائريّة، العرقيّة والاجتماعيّة مع العملِ على جعل الطائفةِ العلويّة طائفةً أحاديّةً وإعطاء صورة الكفيلِ بأمنِ الأقلياتِ الأخرى. التطوّرُ، إيديولوجية حزبِ البعث، الكفاحُ من أجل فلسطين المحتلّةِ، وأخيراً سوريا في مواجهةِ الجميع؛ هذه جملةٌ من العناصرِ

التي تتستّرُ خلفها الدولةُ لتغطي حقيقةَ تغلغلِ العلويين فيها 49. زواجُ بشار الأسد من سنيّةٍ، ودمجُ بعض البرجوازيين السنّة في محيطِ عصبيته50، يشكّلُ محاولاتٍ إضافيّةً لتقسيمِ الطائفة السنيّةِ بسبب مواقفِهم مع النظام. إذ إنه يتواجدُ ضمن تناقضٍ جيوسياسي مع أغلبيّةِ شعبِه الذي يشاهدُ بعينٍ غيرِ راضيةٍ تحالفَه مع إيران الشيعيّة. فبالنسبةِ لسوريا التي بدأت ترتبطُ أكثر فأكثر بدولِ البترول الخليجيّةِ من أجلِ تطوّرِها الاقتصاديّ، التحالف مع إيران لن يجلبَ لها إلا العقوبات، كلما تصاعدَ العداءُ بين إيران والعربيّةِ السعودية.

في زمنِ العولمةِ، يعي الشعبُ السوريُّ أن مشكلاتِه الداخليّةَ ليست منفصلةً عمّا يحدثُ في المنطقة. يتعدّى الشعورُ الطائفيّ الحدودَ لأن الأقليّات الشرق أوسطية تحسُّ بالخطرِ الذي يهدّدُها في دورٍ لأكثرية سنيّة تسعى إلى تعزيزِ وحدتِها. هذا ما يشرحُ جزئياً التقاربَ الذي يبدو غريباً بالنسبة للغربِ، بين مسيحيي الجنرالِ عون وحزب الله الشيعي في لبنان والمصالحة بين الجنرالِ عون وسوريا بشار الأسد،51 التي استلزمها هذا التقاربُ بين عون ونصرالله على المستوى الإقليميّ. على العكس، عندما يستحضرُ الجنرالُ عون المؤامرةَ الخارجيّةَ في خطاباتِه لشرح الأحداثِ في سوريا، يوجّهُ أصابعَ الاتهام نحو الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكية، إسرائيل، سعد الحريري 52 ونحو إسلاماوية مبهمةٍ بلا هويّةٍ، لكنه يمتنعُ عن ذكرِ بطلِ الإسلام السنيّ العربية السعودية، خوفاً من ردّةِ فعلٍ تحرّكُ أغلبيتها السنيّةَ. النظامُ السوريُّ هو الحلقةُ الأضعفُ في المحورِ (لبنان- سوريا- العراق- إيران) الذي يبنى، لذا يمارَسُ عليه ضغطٌ قويٌّ من طرف تركيا، الشرطي الجديد للشرق الأوسطِ. كما تطالبُه كلاً من العربيةِ السعودية والولاياتِ المتّحدةِ الأمريكية بتقاسمِ السلطةِ مع الإسلاميين المعتدلين، مما يعني القطيعةَ مع إيران، على المدى القصيرِ، وسقوطِ عائلة الأسد.

استطاعَ حافظُ الأسد توحيدَ العلويين خلفه بدمجِهم في جهازِ الدولةِ وبتحريكِ الخوف لديهم من انتقامِ السنّةِ إذا فقدَ الحكم. حالياً، بدأت الطائفةُ السنيّةُ تعي قوّتَها تدريجياً حين تعزّز القطاع الخاص وأصبحت الجمعياتُ الخيريّةُ ذاتُ الطابعِ الطائفيّ تقدّمُ الخدمات التي يعجزُ النظامُ الحاليُّ عن تقديمِها53. أعاد المتدينون والبرجوازية من الطائفةِ السنيّةِ تشكيلَ شبكتِهم التجارية (المحظورة في السابق) في مبادرةٍ منهم لإقامةِ مجالٍ خاصٍّ بهم، مثلما فعل النظامُ البعثيُّ في سنوات 1960 و 1970 حيث تشكّلَ أنصاره من خلال الإصلاحات الزراعيّةِ والسياساتِ التنمويّةِ التي اعتمدها 54. لقد تغيرت سوريا كثيراً منذ تلك المرحلة، فقد تمدّنَ الشعبُ وتطوّرَ المستوى التعليمي كثيراً. بينما لم تعدْ تنفعُ أساليبُ التأطير القديمةِ التي كان يسعى النظامُ من خلالها إلى الهيمنةِ، ولم تعدْ قادرةً على مواكبةِ التوسّعِ الذي أخذت تتحوّلُ معه المناطق إلى مدنٍ جديدةٍ. باختصار، تعملُ الديموغرافيا ضدَّ نظامِ بشار الأسد. يجعل النموُّ الديموغرافي الكثيفُ السياسةَ التنمويّةَ المراقبة قديمةً ومن ثَمّ غير قادرةٍ على امتصاصِ الأعدادِ الهائلة من الشباب العاطلِ عن العمل. أخطر من هذا بالنسبةِ للنظام، يساهمُ النموُّ الديموغرافي في تقليصِ الحصّةِ المطلقة للأقليّاتِ الطائفية بما في ذلك الطائفةُ العلويّة لصالحِ الطائفةِ السنيّة. منذ سنوات 1980، عرفت الطائفةُ العلويّةُ تحوّلاً ديموغرافياً سريعاً بسببِ التغيّرِ الجذريّ في أوضاعِها، حيث انتقلت من العملِ بالفلاحة، الفقيرةِ والأميّة إلى العملِ في الدوائرِ الحكوميّةِ التي تتطلّبُ حملةَ الشهاداتِ. انحدرت خصوبةُ العلويين بسرعةٍ لتستقرَّ الآن بين 2 إلى 2.5 طفل للمرأةِ الواحدة بينما بقيت الخصوبةُ عند السنّةِ ضعفي ذلك 55. إذا لم يأتِ التغييرُ السياسيُّ في سوريا من التدخّلِ الأجنبيّ، من الأزمةِ الاقتصاديّةِ أو من الثورةِ سيأتي على المدى القريبِ من النموّ الديموغرافيّ.

الهوامش

1: مديرُ مجموعةِ البحوثِ والدراسات المتوسطيّةِ والشرق أوسطيّة، دار المشرق والمتوسط، ليون

2: الطوائفُ غيرُ السنيّة تمثّلُ 20 % من مجموع السكّانِ السوريين: الدروز 3 %،

الإسماعلية1 %، العلويّة 10 %و المسيحيّة 5 %.

3 يمثّلُ السنّةُ 80 % من مجموعِ السكّان، 65 % من العربِ، 15 % من الأكراد، 1 % من التركمان، الأقليّة الشركسية ذابت كلياً مع العرب، بالمقابل، قاوم الأكرادُ والتركمان من خلالِ لغتِهم، التعريبَ.

4: في كتابه المرجعي عن الاستشراقِ أدان إدوارد سعيد الطائفيّةَ التي خلقها الغربُ لإضعافِ العرب.

5: انظر فابريس بالانش،" العلويّة: طائفة في السلطة" اوتر تير، رقم 14، آذار 2006

6 : انظر فابريس بالانش: " الإقليمُ العلوي و السلطة في سوريا"، كارتلا، باريس، 2006

7: انظر فينت ليفيرنت، وراثة سوريا، واشنطن، بروكينغ، بريس، 2005

8: انظر فيليب بوتينيات، جوسيفن ستريف فرنات، نظرية العرقية، باريس، بوف 1995

9: انظر فابريس بالانش، "الدولة في الشرق الأوسط العربي، بين الطائفية، التجارة، العولمة والشرق الأوسط الكبير"، الفضاء السياسي،11/2010

10: سنة 1991 أقرَّ حافظُ الأسد القانونَ رقم 10 الذي يقضي بتحريرِ الاقتصادِ السوري، لكن وتيرةَ الإصلاحاتِ كانت بطيئةً ومتردّدةً حتى موته. في عام 2010. أعطى بشار الأسد دفعاً جديداً لتحرير الاقتصادِ خاصة عندما فتحَ القطاعَ الماليّ أمام المستثمرين من القطاع الخاص.

11: سمير عيطة، سوق العمل، المؤسسات والسياسات، مع التركيز على تساوي الفرص والاقتصاد الموازي، حالة سوريا، دراسة لصالح المنظمة الدولية للعمل.

12 : انظر ألاسدير دريسدال، المركز والمحيط في سوريا، دراسة سياسية جغرافية، مذكرة دكتوراه، جامعة ميشيغان، شيكاغو.1977.

13: باستثناء ريف الحسكة

14: إحصاء 1960

15: تقديرات ما بعد إحصاء 2010

16: كلّفَ بشار الأسد فاروقَ الشرع رئاسةَ لجنةِ الحوارِ الوطنيّ بهدف دفعِ المعارضة إلى قبولِ برنامج " الإصلاحات". كون أصوله من حوران ليس محض الصدفة.

17: انظر فابريس بالانش: نقص الماء في سوريا: تسوية وضغط داخلي، مغرب-مشرق، سبتمبر 2008.

18: انظر فرانس ميترال، العالم الريفي السوري في عصر الإصلاحات 1958- 1978، في أندري ريمون، سوريا اليوم، باريس، منشورات المركز الوطني للأبحاث العلمية، 1980، ص 297- 328.

19: تحقيق في حماة 2011

20: إحصائيات وزير الزراعة 2011

21:في ريفِ الحسكة أغلبُ المستثمرين الزراعيين ليسوا أصحابَ الأراضي التي

يزرعونها لهذا لا يمكنهم الاستفادة من قروضٍ تسمحُ لهم باقتناء أدواتِ الرّي إلى غاية 2011 حيث تمّت الموافقةُ على ذلك.

22: انظر فابريس بالانش، جبل الأنصارية: جبل مساعَد، الجبال المتوسطية، سيموسيم (مركز الدراسات والأبحاث حول الجبال الجافة والمتوسطية، 2001، ص 183-192.

23: تقدير السكان سنة 2010 بعد إحصاء 2004 الذي أحصى 18 مليون نسمة.

24: الحدُّ الأدنى لعددِ سكان المدينة في سوريا

25: حسب إحصاء 1994، تجاوز 67 تجمع سكني الـ 200000 نسمة، وصل عددها 125 سنة 2004

26: حيث تجاوز عدد السكان 40000 نسمة

27: انظر ألان رينو، مجتمع، فضاء وعدالة باريس، بوف، 1981

28: إحصاء 2004

29: بعد أن بلغت 5 % في السنة في سنوات 1980 نزلت نسبة الولادات إلى 3.5 % في سنة في منتصف سنوات 1990 مع تضاعف عدد السكان خلال 15 سنة.

30: الغوطة هي واحة حول نهرن بالنسبة لدمشق : نهر بردي

31: انظر فابريس بالانش، السكن الغير شرعي في دمشق وتقصير الدولة، مجلة جغرافيا الشرق، أكتوبر2010.

32: جورج وسوف هو مغني أصوله من قريةٍ مسيحيّةٍ تقع جنوب جبل الأنصارية، يقطنُ حالياً في الولايات المتّحدةِ الأمريكية، أثناء حفلةٍ دمشق غنى بعدك يا وطني

33: سوريا اليوم، مايو 2010

34: انظر كرولين دوناتي، الاستثناء السوري، باريس، الاكتشاف، 2009

35: يخشى بشار الأسد من إقامةِ معبرٍ إنساني على الحدودِ التركية مثل نموذج بنغازي، فرضية ألمحت إليها الصحافةُ التركية في يونيو 2011

36: الله، سوريا، حرية باللغة العربية

37: الله أكبر باللغة العربية

38: لا إله إلا الله باللغة العربية

39: انظر فابريس بالانش، الانقسام الأهلي في سوريا بين الوطنية والطائفية المتفشية، مجلة الاقتصاد الجنوبي 2005

40: في دمشق، لا نستطيع الحديثَ عن ضواحي حمراء بل عن ضواحي خضراء لأن الذي يسيطرُ عليها هم الإسلاميون

41: انظر محمد الدبيات، حمص وحماة في سوريا الوسطى، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق.

42: تقديرات شخصية منجزة اعتباراً من إحصاء 2004 وتحقيقات ميدانية. تقدير نسبة العلويين بـ 40 % سنة 1995 مبالغ فيها، وبما أن العلويين في هذه الفترة، كانت نسبة الولادات عندهم قد تراجعت، وكذلك الهجرة نحو المدن، فإننا لا نتفقُ

مع ألان شوي، " الفضاء العشائري العلوي في اختبار مع السلطة"، مغرب – مشرق عدد 147، 1995، ص 83- 119

43: انظر ميشيل سورا، حي باب تبانة في طرابلس: دراسة العصبية المدينية، في بيار ايف بيشو، الحركة الطائفية والفضاء المديني في المشرق، بيروت، مركز البحوث والدراسات حول الشرق الأوسط المعاصر، 1985، ص 45- 86

44: المواجهة بين الحيين لم تتوقف منذ 2005 عاد إطلاق النار والأزمة السوريّة زادت الطين بلة.

45: انظر فابريس بالانش، الانتخابات البلدية في سوريا البعثية، مجلة العالم الثالث، عدد 193، جانفي – مارس 2008

46: سنة 1962 قامت الحكومةُ السوريّةُ غير البعثية بإحصاءٍ في الجنوب الشرقي من سوريا على أساس عرقيٍّ ودينيّ، سحبت الجنسية السوريّة من 120 ألف كردي الذين اعتبروا غرباء من بين مليون كردي، سنة 2011 قدر عدد " البدون"(لا يتمتعون بالجنسية) ب 300ألف

47: ارتفاع المستوى المعيشي للطائفة العلويّة خفّفَ من إقبال شبابها على التطوّعِ في الجيش

48: الكتيبة الرابعة التي يديرها ماهر الأسد علوية 100 %، الطيران والوحدات المدرعة تحت مراقبة علوية أيضاً

49: نترجم العصبية بالمجموعة المتضامنة، غالباً ما يرتكزُ هذا التضامنُ على أسسٍ عائليّةٍ، إقليميّة وطائفية، هدف كل عصبية هو الحصول على السلطة..

50: انظر فابريس بالانش، أسد دمشق الجديد لن يحول سوريا إلى نمر اقتصادي، مجلة الثقافة عدد 8، عشر سنوات لبشار الأسد، إشبيلية (سيفيل)، سبتمبر- أكتوبر 2010

51: فابريس- بالانش، "سوريا- لبنان: علاقات معقدة" الشرق الأوسط العدد2، أكتوبر – نوفمبر2009

52: يتّهمه بشار الأسد بتمويلِ المعارضةِ في سوريا للثأرِ لموت رفيق الحريري.

53: انظر توماس بياري، سيلفيك كجيليل، "تنامي الاستبداد في سوريا : الرعاية الخاصة للجمعيات الخيرية وحركة زيد" الدراسات الشرق أوسطية عدد 41، منشورات جامعة كمبريدج

54: حسب أ ريمو وهينيبوش، في هذه الفترة انتقل الفلاحون السوريون من ملاك أراضي إلى مصالح الاستخبارات، انظر،" الفلاحون والبيروقراطية في سوريا البعثية، لندن، النظرة الغربية، 1989

55: يوسف قرباج، موعد الحضارات، باريس، لو سوي، 2007، ص 77

[2]

Article printed from كلنا شركاء في الوطن: **http://www.all4syria.info/web**

URL to article: **http://www.all4syria.info/web/archives/52566**

URLs in this post:

Image: **http://all4syria.info/web/archives/52566/revmap** [1]
http://www.all4syria.info/webhttp%3A%2F : [2]

%2Fwww.all4syria.info%2Fweb%2Farchives%2F52566

Copyright © 2011 كلنا شركاء في الوطن. All rights reserved.